الأمم المتحدة S/2014/852

مجلس الأمن

Distr.: General
26 November 2014
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا - مقدمة

١ - يُقدَّم هذا التقرير عملا بأحكام الفقرة ٢٦ من قرار مجلس الأمن ٢١٧٣ (٢٠١٤) التي طلب فيها المجلس إليَّ أن أزوّده في كل ٩٠ يوما بتقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ويتضمن التقرير معلومات عن آخر مستجدات الوضع في دارفور وتحليلا لهذا الوضع، ومعلومات عن سير التقدم نحو بلوغ الأولويات الاستراتيجية والمعايير المرجعية للعملية المختلطة خلال الفترة من تاريخ تقريري الأخير المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٤ (S/2014/515) وإلى غاية ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وهو يتضمن أيضا معلومات مستكملة عن التدابير التي اتخذتها البعثة لتنفيذ الأولويات الاستراتيجية المبينة في تقريري الخاص المؤرخ ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠١٤ (S/2014/138).

ثانيا - لمحة عامة عن ديناميات النزاع وبيئة العمليات في دارفور وتحليل لهذه الديناميات وهذه البيئة

ألف - تحليل الاتجاهات السائدة حاليا وديناميات النزاع في دارفور

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت التقارير بأنّه، رغم الانخفاض المسجل في العمليات العسكرية عامة بسبب موسم الأمطار ربما (من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر)، كانت هناك اشتباكات متقطعة بين قوات الحكومية والحركات المسلحة، وقصف جوي من جانب حكومة السودان في عدد من المناسبات. أما التنافس على الموارد فقد استمر في تعكير الوضع الأمني، وأفضى إلى مواجهات دامية بين القبائل وإلى زيادة معدلات الجريمة

الرجاء إعادة استعمال الورق

واللصوصية. وقد ترتب عن ذلك كلّه أثر كبير على السكان المدنيين، لا سيما في شمال دارفور وجنوبه وشرقه ووسطه.

القتال بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة

٣ - تشير عودة الحركات المسلحة إلى الظهور في العديد من معاقلها في شمال دارفور وجنوبه ووسطه إلى الظهور إلى احتمال أن تكون قد لمت شملها بعد عدة أشهر من الحملة التي قادتها قوات الدعم السريع في مطلع هذا العام، والتي أدت إلى إضعافها بشكل كبير. وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، تمكن جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد من إلحاق خسائر بالقوات الحكومية في روكيرو وغولو (وسط دارفور) وفي منطقة جبل عامر (شمال دارفور). أما جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي والحركة السودانية من أجل العدل والمساواة/فصيل جبريل إبراهيم فقد عملا على تفادي المواجهة المباشرة مع القوات الحكومية وتمكّنا من تثبيت وجودهما عبر إنشاء نقاط تفتيش في معاقلهما في جنوب دارفور وشماله، وابتزاز الأموال أو الوقود من المتعاقدين مع الأمم المتحدة في مجال توفير خدمات النقل.

٤ - وفي الأشهر الأخيرة، شهد الحضور والتأثير العسكريين لجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد تقلصا خارج معقله في جبل مرة عند تقاطع وسط دارفور وشماله وجنوبه. وقد أسهمت الصراعات داخل صفوف هذا الفصيل، بعد غياب عبد الواحد لفترة طويلة، في أضعافه سياسيا وعسكريا. بيد أنّه على الرغم من التقارير التي أفادت بأنّ هذه الصراعات قد أثرت على عمليات الفصيل وعلى نجاعته، فإنّ اشتباكاته مع القوات المسلحة السودانية قد أظهرت مدى تصميم عناصره الأساسية على الحد من عمليات التوغل التي تقوم بها الحكومة في المنطقة. وتشكل أعمال القتال التي اندلعت على إثر قرار الحكومة جعل غولو عاصمة لبلدة وسط جبل مرة، المنشأة حديثا، مثالا على ذلك. هذا، ولم تسطع العملية المختلطة حينها التأكد من حجم الخسائر الناجمة عن الاشتباكات، وذلك بسبب القيود المفروضة على الوصول إلى روكيرو.

٥ - وعلاوة على ذلك، أسفرت الاشتباكات التي اندلعت في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد، قرب مخيم ستراحا لإيواء المشردين داخليا الموجود عند نيرتيتي (وسط دارفور)، عن مقتل اثنين من القوات المسلحة السودانية وثلاثة من جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد. وعلى إثر ذلك، أمرت القوات المسلحة السودانية المشردين داخليا بتعليق أنشطتهم العادية خارج المخيم بسبب الحالة الأمنية غير المستقرة. وقد عادت الحالة إلى طبيعتها بعد يومين من ذلك وعلى إثر تدخل العملية المختلطة.

٦ - أما جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، الذي تتركز قواته بالأساس في جنوب وشرق دارفور والذي له معاقل تقليدية في الشعيرية ولابدو ومهاجرية، فقد تحمل العبء الأكبر من الحملة التي قادتها قوات الدعم السريع في الفصل الأول من ٢٠١٤. وقد شوهد مقاتلوه، منذ تموز/يوليه، في لابدو والشعيرية من دون مشاركة في القتال. بيد أنّ هذا الفصيل ما فتئ يقوم بأنشطة ابتزاز في عدد من نقاط التفتيش بين نيالا وشنقل طوباية ضد القوافل التجارية والحكومية. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، تعرض موكب حكومي كان في طريقه من نيالا إلى الفاشر إلى كمين نصبته عناصر فصيل ميني ميناوي في قرية نورتك، بالقرب من موقع فريق العملية المختلطة في شنقل طوباية، مما أسفر عن مقتل أربعة من الموظفين الحكوميين. وردًّا على هذه العملية، فرض الأمن الحكومي قيودا على حركة المركبات على طول الطريق الرابطة بين الفاشر وشنقل طوباية وفي المناطق المحيطة بهذه الطريق.

٧ - وخلافا لجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، الذي يتألّف أنصاره أساسا من الزغاوة، أو جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد، الذي يهيمن عليه الفور، فإنّ حركة العدل والمساواة فصيل جبريل تضم في صفوفها طائفة متنوعة من الأعضاء الذي أسهموا في ما مضى في تأثير الحركة على كامل مناطق دارفور. بيد أنّ هذا الفصيل لم يعد له أي نشاط في دارفور سوى في المنطقة الواقعة بين أم برو وبلدة الطينة في شمال دارفور، وذلك بسبب الانقسام الذي حصل في صفوفه جراء توقيع فصيل بشر (الذي يسمى اليوم بحركة العدل والمساواة فصيل السلام) على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وبسبب العدد الكبير من محاربيه الذين شرعوا في القتال في جنوب كردفان وفي جنوب السودان. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، قامت حركة العدل والمساواة، على إثر الغارات الجوية التي نفذتها القوات المسلحة السودانية على قرى في أم برو، بوضع نقاط التفتيش بين أم برو وبلدة الطينة. هذا، و لم يتم خلال الفترة المشمولة بالتقرير تسجيل أي أنشطة عسكرية في دارفور لحركة العدل والمساواة فصيل جبريل.

٨ - وعلى إثر معلومات وردت من السكان بشأن حدوث عمليات قصف جوي في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر على قريتي أبو ليحة وأورشي قرب أم برو، تبين للعملية المختلطة أنّ ست قنابل قد سقطت في المنطقة وأسفرت عن مقتل أحد المدنيين. كما تبيّن من إحدى البعثات المستقلة التي قام بها مكتب التخلص من الذخائر أنّه لم يعد هناك أي ذخائر غير متفجرة في كلا القريتين. ووردت أيضا تقارير تفيد بسقوط ضحايا من المدنيين جراء علميات القصف التي حدثت في شرق جبل مرة في ١٦ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. و لم يتسن للعملية المختلطة التأكد من صحة هذه التقارير، بيد أنّ البعثة استطاعت مع ذلك

أن تؤكد المعلومات التي وردت بشأن حدوث قصف في روفاتة، شرق جبل مرة (شمال دارفور) في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. ويخطط مكتب التخلص من الذخائر لإيفاد بعثة للمتابعة والتحقق بهذا الشأن.

التهديدات والهجمات التي يتعرض لها المدنيون

٩ - سجلت البعثة ما مجموعه ٥٥ حالة من حالات العنف والهجمات ضد المدنيين، منها ١٧ حالة يُعتقد أنها كانت من تنفيذ المليشيات العربية، و ٢٣ حالة من تنفيذ القوات الحكومية، ١٦ من تنفيذ عناصر مسلحة مجهولة الهوية. ولأول مرة منذ سنوات عديدة، كانت لعناصر جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي مشاركة في عدد من الهجمات المباشرة على المدنيين ومن الأفعال التي أفضت إلى وقوع خسائر وإصابات وحالات تشريد في صفوف المدنيين.

١٠ - وفي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، كثّفت الميليشيات العربية وقوات الدعم السريع من سيطرتها على مناطق في شمال دارفور وجنوبه وشرقه، وأفادت التقارير بوقوع هجمات على المدنيين، بمن فيهم المشردون داخليا، قامت بها قبيلة الرزيقات الشمالية في كورما والطويلة وشنقل وطوباية (شمال دارفور) وقبائل الرّزيقات الشمالية والرّزيقات الجنوبية والمسيرية في منواشي (جنوب دارفور) ولَبَدو (شرق دارفور). كما أفادت التقارير بحدوث ١٢ هجمة يُعتقد أنها من تنفذ مليشيات عربية ضد المدنيين في ثمانية من القرى في كورما وفي مخيم كورما للمشردين داخليا. وقد شملت هذه الهجمات أعمال قتل واغتصاب واختطاف وتهديد وسرقة وسطو على المواشي.

١١ - وفي ١٤ آب/أغسطس، قام رجال عرب يرتدون أزياء قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية وحرس الحدود بمحاصرة مخيمي حمادة وموسكو للمشردين داخليا (في جنوب درافور) وهددوا بمهاجمتهما ردا على ما ادُّعي من أنّ سكان المخيم قد قتلوا اثنين من قوات الدعم السريع في ٩ آب/أغسطس. وبعد ذلك بيومين، أفادت التقارير بأنّ ١٠٠ من الرجال العرب، يركبون الجمال ويحملون بنادق هجومية ورشاشات، قاموا لمدة ثلاث ساعات بإطلاق النار عشوائيا قرب مخيم حمادة. وقد تدخلت القوات المسلحة السودانية في الأمر، لتفضي وساطة الحكومة إلى قيام المشردين داخليا بدفع فدية عن مقتل الرجلين. وفي حادث منفصل بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر، تعرضت مجموعة من الأشخاص المشردين داخليا قرب قرية كوبي (جنوب دارفور) للمضايقة والضرب وسلب الممتلكات الشخصية والمواشي من قبل أفراد يُعتقد أنهم من قوات الدعم السريع.

١٢ - وما فتئ المشردون داخليا يعربون عن قلقهم إزاء تدهور الوضع الأمني، ولا سيما في مخيمات مورني وهجاج وأبوزار والرياح (غرب دارفور) وفي مخيمي نيفاشا وشداد (شمال دارفور). وفي مطلع تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ المشردون داخليا في مخيم لَبَدو (شرق دارفور) لدى البعثة عن مضايقات يمارسها مسلحون من البدو العرب في المنطقة. وقد أسفرت إحدى الحوادث عن مقتل اثنين من المشردين داخليا وسرقة مواشيهما في ٤ تشرين الأول/أكتوبر. ثم جرت بعد ذلك في ٧ تشرين الأول/أكتوبر محاولة لسرقة مواشي تابعة للمشردين داخليا. وقد أسفرت الاشتباكات التي تلت هذه المحاولة عن وفاة اثنين من قبيلة الرزيقات الشمالية. وقد استطاعت البعثة أن تتأكد من الحادثين.

١٣ - وتجدر الإشارة إلى أنّ الحركات المسلّحة كانت ضالعة في العديد من الحوادث التي أسفرت عن مهاجمة أو تشريد المدنيين. ففي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، قامت عناصر من الجيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد باختطاف ستة من قادة المشردين داخليا من مخيم نرتيتي (وسط دارفور) بعد اتهامهم بأنهم يشجعون المشردين داخليا على المشاركة في عملية السلام. وقد أفادت التقارير بأنّ القادة المختطفين معتقلون في قاعدة في كتم (على بعد ١٥ كيلومترا إلى الشرق من نيرتيتي) تابعة لجيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد، بانتظار محاكمتهم. وقد تم الإفراج عن رئيس المجموعة في ١٦ أيلول/سبتمبر عقب مفاوضات بين جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد وبين لجنة التعايش السلمي والإدارة الأهلية في المنطقة. ثم جرى بعد ذلك التخلي عن المحاكمة بعد أن تدخّلت قيادة البعثة لدى زعماء الحركة، وأُطلق سراح بقية أعضاء المجموعة في نهاية أيلول/سبتمبر.

١٤ - وكانت عناصر من جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد قد شاركت أيضاً في هجوم على مستوطنة لرحّل عرب من قبيلة الرزيقات في منطقة الوحدة، بالقرب من منواشي (جنوب دارفور) في ١١ أيلول/سبتمبر، قتل فيه شيخ وابنه ونفقت ١٠ من الإبل مملوكة لهذه المستوطنة. وأسفرت عملية تعقب قامت بها قبيلة الرزيقات عن تبادل لإطلاق أعيرة نارية في منطقة دوبو المدرسة ومقتل ١٠ من أفراد جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد وإصابة شخصين من قبيلة الرزيقات. ووردت تقارير تفيد بأن عناصر من جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد قامت في ١ تشرين الأول/أكتوبر باختطاف ١٠ معلمين وأعضاء من اتحاد الآباء والمعلمين في بلدة روكيرو (وسط دارفور). وكان المعلمون قد اتهموا بالمشاركة في مؤتمر عقده حزب المؤتمر الوطني في زالينجي (وسط دارفور) في ٢٤ أيلول/ سبتمبر وبتنظيم انتخابات نيسان/أبريل ٢٠١٥ في المنطقة. وثمة اتجاه مثير للقلق تميزه النبرة السياسية الخافتة

لعدد من هذه الهجمات، لا سيما في ضوء الصراعات الداخلية على السلطة داخل حركة جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد.

١٥ – وفي ١١ أيلول/سبتمبر، قام أفراد من الميليشيات العربية بمهاجمة ثلاث قرى تقع على بعد ٥٠ كيلومترا من موقع الفريق التابع للعملية المختلطة في شنقل طوباية. وقد وقع الهجوم بسبب نزاع على رعي الماشية بين مزارعين ورحَّل وأسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص، وحرق أربعة أطفال، واغتصاب أربع نساء، وتشريد أشخاص نحو مخيمات محيطة لإيواء المشردين داخليا.

العنف المحلي والنزاعات القبلية

١٦ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت النزاعات القبلية، التي يقع معظمها بين قبائل ذات أصول عربية بشأن الحصول على الموارد، تؤثر على المدنيين وتؤدي إلى تشريدهم، حيث تم تسجيل ١١ مواجهة و ٣٧٧ حالة وفاة تم الإبلاغ عنها وتسجيلها، وذلك مقارنة بـ ٢٤ مواجهة و ٩٣ حالة وفاة مؤكدة في الفترة السابقة. وتمثل النزاعات بين قبيلتي الرزيقات والمعاليا في شرق دارفور، وقبيلتي بني حسين والرزيقات الشمالية في شمال دارفور، وقبيلتي الفلاتة والهبانية في جنوب دارفور أهم النزاعات القبلية.

١٧ – ومن بين حالات الوفاة المبلغة، كانت هناك ٣٢٠ حالة وفاة ناجمة عن اشتباكات وقعت في آب/أغسطس بين قبيلتي الرزيقات الجنوبية والمعاليا في أم ركوبا وأبو كارينكا (شرق دارفور)، كان سببها قيام أفراد من قبيلة الرزيقات بسرقة ماشية في قرية تابعة لقبيلة المعاليا في أم راكوبة. وأدت هذه السرقة إلى قيام الرزيقات الجنوبية بشن هجوم على قسم للشرطة الحكومية، جرى فيه الاستيلاء على مركبتين وعدد غير معروف من الأسلحة. وأسفرت عملية تعقب قامت بها المعاليا في ١٦ آب/أغسطس عن مقتل ٢٩ شخصا من المعاليا و ٣٥ شخصا من الرزيقات الجنوبية، مع إصابة عدد غير محدد من الأشخاص. وأبلغت السلطات المحلية في عديلة العمليةَ المختلطة بأنّ أفراد الرزيقات الجنوبية الذين شاركوا في الاشتباك كانوا يرتدون أزياء موحدة مماثلة لتلك التي يرتديها أفراد قوات الدعم السريع وحرس الحدود، ويملكون فيما يزعم أسلحة آلية ومدافع هاون عالية القدرة. واستمر العنف حتى ٢٠ آب/أغسطس حين هاجمت الرزيقات الجنوبية مواقع تابعة لقبيلة المعاليا في أم راكوبة، مما أوقع عددا غير محدد من القتلى والمصابين. وانحسر القتال بعد أن أغلقت قبيلة المعاليا طريق العُبيد – الضعين الاستراتيجي في ١٤ أيلول/سبتمبر. وتفاقمت التوترات مرة أخرى مع تسجيل اشتباكين إضافيين في ٣ و ٩ تشرين الأول/أكتوبر في أبو جابرة والضعين وفي أبو دنقل في الشعيرية، بالترتيب.

١٨ - واستمر القتال بين القبائل على الموارد في شمال دارفور، حيث اشتبكت قبيلتا بني حسين والرزيقات الشمالية في محليتي السريف وسرف عمرة خمس مرات في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ آب/أغسطس عندما سرقت قبيلة بني حسين ١٥٠ جملا في قرية تايغاي. وإجمالا، قتل ما لا يقل عن ١٦ شخصا من قبيلة الرزيقات الشمالية و ٢٥ من قبيلة بني حسين.

١٩ - وفي ٦ أيلول/سبتمبر، اشتبك أفراد من قبيلتي الفلاتة والهبانية بالقرب من قرية شقاق، في محلية بورام (جنوب دارفور)، مما أسفر عن مقتل شخصين في كل جانب. ووقع اشتباك آخر في اليوم التالي، أسفر عن مقتل شخصين من قبيلة الهبانية وأربعة من قبيلة الفلاتة. ووقعت الاشتباكات فيما يبدو بسبب حوادث تتعلق بسرقة ماشية من قبل كلا الجانبين. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، اشتبك أفراد من قبيلة الفلاتة مع أفراد من قبيلة الرزيقات الجنوبية في لبدو (شرق دارفور).

أعمال الإجرام واللصوصية

٢٠ - لا تزال الأعمال الإجرامية مصدر قلق كبير. ويزيد من خطورتها محدودية قدرات السلطات المحلية المعنية بإنفاذ القوانين، والإفلات من العقاب، وانتشار الأسلحة الصغيرة، وشيوع ثقافة العنف الناجمة عن بيئة النزاع المطولة في دارفور. وتشمل الأنشطة الإجرامية المسجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير هجمات على القرى وحوادث اغتصاب واختطاف مركبات واختطاف أشخاص. بيد أنه على الرغم من تراجع عدد الجرائم المسجلة إلى ٢٨٤ حالة من ٣٣١ حالة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، فإنّ العديد من الحالات التي يزعم فيها بأنّ جماعات إجرامية تخطف أشخاصا مشردين داخليا قد تم تسجيلها، مع وقوع معظم الحوادث في المناطق القريبة من مخيمات المشردين داخليا.

٢١ - وسجلت أيضاً أشكال مختلفة من الأعمال الإجرامية التي يشتبه في أن يكون منفذوها من أفراد ميليشيات عربية يستهدفون المجتمعات المحلية والمشردين داخليا العاملين في الزراعة. وتضمنت هذه الأعمال حوادث قتل واغتصاب واعتداء جسدي وتخويف وسرقة ماشية. وفي معظم الحالات، جرى تحذير المشردين داخليا من عدم مزاولة أعمال الزراعة في المنطقة.

٢٢ - وللتصدي لكثرة الحوادث الإجرامية، بدأ محافظ جنوب دارفور في ١٥ تموز/يوليه في تطبيق تدابير أمنية طارئة، تضمنت فرض حظر التجول على نطاق الولاية، وحظر حركة المدنيين المسلحين، وحظر ارتداء الأقنعة والمركبات غير المسجلة، وتكثيف عمليات التفتيش في مخيمات المشردين داخليا بهدف احتجاز الأشخاص الضالعين في الأنشطة الإجرامية وفي الحيازة غير المشروعة للأسلحة والخمور. وجرى إنشاء محكمة للطوارئ وتعيين مدعين عامين

فيها. وتمشيا مع هذه التدابير، فرضت السلطات طوقا أمنيا وأجرت عمليات تفتيش في مخيمي عطاش والسلام للمشردين داخليا في الفترة من ٣ إلى ٥ آب/أغسطس، مما أسفر عن اعتقال أشخاص مشتبه في قيامهم بأنشطة إجرامية ومحاكمتهم. ولئن أدت هذه التدابير إلى تحسين الحالة الأمنية في جنوب دارفور، فإن المشردين داخليا ما يزالون يبدون مقاومة كبيرة لدخول سلطات الحكومة إلى المخيمات.

باء - الحالة الإنسانية

٢٣ - أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأنّ عدد المشردين جراء النزاع، من غير المشردين داخليا لفترة طويلة الذين يناهز عددهم ميلونيْ شخص، قد زاد منذ بداية العام من ٠٠٠ ٣٨٥ شخص في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ٠٠٠ ٤٣١ شخص. ورغم أنّ ٠٠٠ ١٣٢ منهم قد عادوا إلى ديارهم، فإنّ هناك ٧٠٠ ٢٩٨ شخص ما يزالون مشردين. وكان من بين الأسباب الرئيسية لتشريد الأشخاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير وقوع اشتباكين كبيرين بين قبيلتي المعاليا والحمر وبين قبيلتي المعاليا والرزيقات في شرق دارفور، وبين قبيلتي بني حسين والرزيقات الشمالية في شمال دارفور. ولا تزال عودة المشردين داخليا متقطعة ومؤقتة. وظلت العودة الطوعية الدائمة للمشردين يعوقها انعدام الأمن ونقص الخدمات الأساسية في أماكن العودة، وكذلك تقاعس هؤلاء عموما عن التخلي عن وضعهم كمشردين داخليا وما يرتبط بهذا الوضع من استحقاقات إعاشة شهرية.

٢٤ - وتضرر آلاف المشردين من الأمطار الغزيرة والفيضانات التي شملت أجزاء كثيرة من دارفور في آب/أغسطس. وقد أفادت منظمة الهجرة الدولية بأن ما يقرب من ٣٠٠ ٩ شخص قد تشردوا وتم إيواؤهم في مخيمي كورما وزمزم وأجزاء من بلدة الفاشر في شمال دارفور، حيث دمرت الأمطار الغزيرة ٨٩٤ ٢ منزلا، وغمرت ثلاث مستشفيات جزئيا، وأضرت بنحو ٦٠٠ ١٦ شخص. وبطلب من وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية، ساعدت العملية المختلطة في تصريف المياه الراكدة من بعض أجزاء المدينة للحد من مناطق تكاثر البعوض. وفي مخيم السلام للمشردين داخليا (جنوب دارفور) انهدت أركان ٢٠٣ منازل وتضرر ٥٩٥ منزلا آخر نتيجة للفيضانات. وأدى انسداد الطرق أيضاً إلى خفض الدوريات والحراسات المسلحة التي تقوم البعثة بتسييرها، بما في ذلك الحراسات المرافقة للشركاء من مقدمي المساعدة الإنسانية الضرورية للمجتمعات المتضررة.

جيم - بيئة العمل

٢٥ - لا تزال بيئة العمل في دارفور محفوفة بالتحديات حيث يتسبب انعدام الأمن وانتشار الجريمة ووجود قيود على الحركة في إعاقة تنفيذ ولاية العملية المختلطة وتنفيذ الجهات الفاعلة الإنسانية لبرامجها، وفي تهديد سلامة وأمن الأفراد العاملين في العملية المختلطة ووكالات الأمم المتحدة. وقد تناقصت القيود المفروضة على الحركة بوجه عام خلال موسم الأمطار، فيما يوجد أكبر عدد منها في ولاية شمال دارفور. وقد عملت قيادة العملية المختلطة مع السلطات العسكرية على الصعيدين المحلي والوطني لمعالجة مشكلات رفض الوصول، وجرى التأكيد على ضرورة أن تكون للعملية المختلطة قدرة غير مقيدة على الوصول إلى جميع مناطق دارفور. وفي حين تحسنت إمكانية الوصول إلى المجتمعات المحلية بوجه عام على مدى موسم الأمطار، فقد بدأت العملية المختلطة مرة أخرى تواجه صعوبات في الوصول إلى مناطق النزاع، وذلك على حدّ ما يتبيّن من أمثلة ثابت وكتم وكورما في شمال دارفور وأبو كارينكا في شرق دارفور. وكانت القيود على الحركة الناتجة عن ذلك قد فرضتها كل من الحكومة والحركات المسلحة، استنادا إلى شواغل أمنية فيما يزعم.

٢٦ - وتعرض أفراد العملية المختلطة لهجوم في ثلاث مناسبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أسفر عن مقتل ثلاثة من حفظة السلام التابعين لها ومقتل موظف وطني. وفي ٣٠ آب/أغسطس، قُتل حارس أمن تابع للعملية المختلطة في أردمتا، الجنينة، بعد أن أطلق النار عليه ضابط شرطة حكومي لأسباب تتعلق بمسألة شخصية. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، هاجمت مجموعة من أفراد ميليشيات غير محددة الهوية دورية تابعة للعملية المختلطة تحرس بئرا في شوبا، شمال دارفور. وقتل اثنان من حفظة السلام الإثيوبيين في مكان الحادث، وتوفي ثالث متأثرا بجروحه. واستولى المهاجمون على مركبة واحدة مزودة بمدفع و ١٠٠ طلقة ذخائر قبل أن يفروا من مكان الحادث. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، هاجم مجهولون على متن مركبتين مزودتين بمدفع دوريةً تابعة للعملية المختلطة في مركز لتوزيع المياه خارج كتم، شمال دارفور. وخلال القتال بالنيران الذي تلا ذلك، أصيب ٣ من حفظة السلام من جنوب أفريقيا، وكانت إصابة أحدهم خطيرة. وقد اتخذت العملية المختلطة منذ ذلك الحين تدابير للحد من تعرض أفرادها لأخطار أمنية محددة وعززت آلية تنسيق الأمن مع الحكومة، مع إجراء تحقيقات مشتركة في الحوادث التي تضرر منها موظفو الأمم المتحدة.

٢٧ - وفيما يتعلق بحوادث الاختطاف، أُطلق سراح رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة في جنوب دارفور في ٢٥ تموز/يوليه، بعد أن اختطفه مسلحون مجهولون في نيالا لمدة ٢١ يوما. وفي ١٩ تموز/يوليه، أُطلق سراح موظف وطني يعمل لدى اليونيسيف وموظفين دوليين اثنين

لـــدى منظمـــة GOAL الدوليـــة للعمـــل الإنســـاني، بعـــد أن تعرضـــوا للاختطـــاف في ١٨ حزيران/يونيه في كُتُم (شمال دارفور) وأمضوا ٣٢ يوما رهن الاحتجاز.

٢٨ - أما مشكلة سرقة مركبات الأمم المتحدة/العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور فقد اكتست طابعا حادا لا سيما في إقليم الفاشر الذي تنشط فيه العناصر المسلحة والعصابات الإجرامية. وحتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ عدد المركبات التي سُلبت من الأمم المتحدة/العملية المختلطة ١٣ مركبة والتي سُلبت من منظمات غير حكومية دولية ٥ مركبات، بينما سُلبت ٨ مركبات و ٥ مركبات على التوالي في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. واستُعيدت ستة من المركبات المسلوبة (٥ مركبات تابعة للأمم المتحدة/العملية المختلطة وواحدة تابعة لمنظمة غير حكومية دولية) بينما استُعيدت أربعة مركبات في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وحتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وصل مجموع الحوادث المسجلة ٦٧ حادثة (٥٦ حادثة تعرضت لها الأمم المتحدة/العملية المختلطة و ١١ حادثة تعرضت لها منظمات غير حكومية دولية) وتنطوي هذه الحوادث على اقتحام منازل وسطو وسرقة، بينما سُجلت في الفترة السابقة ٧٧ حادثة.

٢٩ - وتعرضت شاحنات المقاولين المتعاقدين مع الأمم المتحدة/العملية المختلطة للابتزاز، مما ساهم في تفاقم الفوضى الأمنية على الطرق. ففي ثلاث حالات منفصلة وقعت في ٢١ و ٢٩ آب/أغسطس و ٨ أيلول/سبتمبر، قطعت قوات جيش تحرير السودان - فصيل مني ميناوي طريق قوافل العملية المختلطة في تنقرارة (شمال دارفور) وطالبتها بدفع إتاوة لكي تسمح لها بالمرور. وفي اللقاء الذي جمع العملية المختلطة بجيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد، وجيش تحرير السودان - فصيل مني ميناوي وحركة العدل والمساواة - فصيل جبريل إبراهيم في آب/أغسطس في كمبالا، أكدت العملية لهذه الحركات المسلحة أنها لا تقبل أن تخضع مركباتها للابتزاز ودفع رسوم المرور. وتعهد ممثلو الحركات المسلحة باتخاذ إجراءات تمنع تكرار ذلك، ولم ترد بلاغات بوقوع أي حوادث من هذا القبيل من ساعة تعهدهم.

٣٠ - وتعرض ٧ موظفين وطنيين يعملون لدى الأمم المتحدة للاعتقال من جانب الحكومة والحركات المسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالمقارنة مع ثلاثة موظفين في الفترة السابقة. وفي ٨ آب/أغسطس، اعتقلت الشرطة الحكومية في الضعين (شرق دارفور) ثلاثة موظفين وطنيين (اثنين يعملون لدى العملية المختلطة وواحد يعمل لدى مكتب منسق الشؤون الإنسانية) كان يُشتبه أنهم سرقوا معدات مملوكة للأمم المتحدة من مخيم العملية المختلطة في الضعين، ثم أفرج عن الثلاثة دون أن تُوجّه لهم أي تهمة. وفي ٧ أيلول/سبتمبر

أيضا، اعتقلت الشرطة الحكومية ٤ موظفين وطنيين يعملون لدى العملية المختلطة للاشتباه في تورطهم في سرقة معدات مملوكة للأمم المتحدة (١٠ وحدات تبريد وتكييف) من مخزن العملية المختلطة في الفاشر. وقد فتحت العملية المختلطة تحقيقا في هذه الاتهامات. وفي ١٤ آب/أغسطس، اعتقلت قوات جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد أحد المقاولين المتعاقدين مع العملية المختلطة بشكل فردي، في منطقة كاقورو (شمال دارفور)، ثم أفرجت عنه لأسباب لم يُكشف عنها.

٣١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، منحت حكومة السودان ٨٤٤ تأشيرة لموظفي العملية المختلطة، منهم ٢٣ موظفا مدنيا و ١٠٤ فردا عسكريا و ٤٣٠ فردا شُرطيا و ١٨٢ مقاولا، وخبيرا استشاريا واحدا، و ١٠٣ زائرا رسميا وتأشيرة واحدة لفرد يعيله أحد الموظفين المقيمين في الخرطوم. ولغاية ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، لم تكن التأشيرات المطلوبة قد صدرت لما مجموعه ٥٧ شخصا، منهم ٧ موظفين مدنيين و ٣ موظفين من فئة متطوعي الأمم المتحدة، و ١٠ أفراد عسكريين و ٤ أفراد شرطة و ١٩ مقاولا وخبيرين استشاريين، و ١٠ زوار رسميين، وشخصين مُعالين.

٣٢ - ويبلغ عدد الوحدات المنشورة حاليا في منطقة عمل العملية المختلطة ٢٤ وحدة عسكرية و ١٣ وحدة شرطة مُشكّلة. وبالنسبة للوحدات العسكرية البالغ عددها ٢٤ وحدة، فقد تجاوزت نسبة صلاحية المعدات للتشغيل ٩٠ في المائة في ١١ من هذه الوحدات، و ٧٠ في المائة في ١١ وحدة أخرى. أما الوحدتان العسكريتان المتبقيتان، فقد ارتفعت نسبة صلاحية معداتها للتشغيل من أقل من ٥٠ في المائة إلى ٦٠ في المائة تقريبا. وبالنسبة لوحدات الشرطة المُشكّلة البالغ عددها ١٣ وحدة، فقد تجاوزت نسبة صلاحية المعدات للتشغيل ٩٠ في المائة في ١١ وحدة منها، واقترب متوسط نسبة الصلاحية في وحدات الشرطة جميعها من ٩١ في المائة. غير أن نقص المعدات المملوكة للوحدات واحتياجات الاكتفاء الذاتي لا يزال يُرهق موارد العملية المختلطة ويقلّص قدرة البلدان المساهمة بقوات على نشر قوات جديدة في مواقع مؤقتة، رغم شدة احتياج العملية لهذه القوات.

٣٣ - ورغم أن المساعدات الإنسانية لا تزال تواجه صعوبات تُعرقل توصيلها، فقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير شيئا من التحسّن، بعد أن اشترك العديد من منظمات المساعدات الإنسانية في إيفاد بعثات ميدانية إلى جميع ولايات دارفور الخمس لتقييم احتياجاتها وتقديم المساعدة إليها. وفي مطلع تشرين الثاني/نوفمبر، أشارت تقديرات منظمات العمل الإنساني الشريكة إلى أن زهاء ٧٥ في المائة من السكان حديثي النزوح تلقى المساعدة بشكل أو بآخر

منذ بداية ٢٠١٤. وبلغ مجموع البعثات الميدانية التي أرسلتها منظمات العمل الإنساني الشريكة إلى دارفور في الفترة ما بين حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر ١٨٧ بعثة، وفقا لما أبلغت به هذه المنظمات. بيد أن هذه المنظمات ما برحت تشكو، في تقاريرها، من أنها تواجه تحديات تعرقل أحيانا قدرتها على زيارة المناطق التي ترغب في زيارتها لتقييم احتياجاتها بأسلوب منهجي وتزويدها بالمساعدات والخدمات الوقائية ورصد الأثر الذي تُحدثه مساعداتها. وقد تضررت عمليات الاستجابة للاحتياجات الإنسانية من الفوضى الأمنية، إذ يواجه موظفو الإغاثة الإنسانية تحديات أثناء تنفيذ هذه العمليات أهمها زيادة الأنشطة الإجرامية وحوادث قطع الطرق. وتأثرت عمليات الاستجابة أيضا بالعوائق البيروقراطية التي تضعها الحكومة، وانسداد الطرق بسبب غزارة الأمطار، وضعف قدرات المنظمات الشريكة في العمل الإنساني، علاوة على نقص مواردها المالية. وحتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، لم تكن المبالغ المالية التي صُرفت لتمويل خطة العمل الإنسانية للسودان قد تجاوزت ٤٩ في المائة من قيمة التمويل المقرر.

ثالثا - إنجازات البعثة والأثر الذي أحدثته

٣٤ - واصلت البعثة تركيزها، في الفترة المشمولة بالتقرير، على الأولويات الاستراتيجية الثلاث التي تبلورت في وثيقة النقاط المرجعية المنقحة (انظر الوثيقة S/2014/279) التي أقرها مجلس الأمن في قراره ٢١٤٨ (٢٠١٤) وأيضا في قراره ٢١٧٣ (٢٠١٤).

ألف - عملية السلام الشاملة

عملية المفاوضات

٣٥ - استمر كبير وسطاء الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في التشاور مع أطراف النزاع من أجل الوصول إلى اتفاق بين الحركات المسلحة والحكومة على بدء المحادثات المباشرة. وفي الفترة من ٢ إلى ٦ آب/أغسطس، عقد وفد يُمثّل العملية المختلطة مشاورات فنية في كمبالا مع كبار مسؤولي فصائل جبريل ومني ميناوي وعبد الواحد للوقوف على مدى رغبتها في الانخراط في الحوار الوطني الذي أعلن عنه الرئيس عمر البشير في كانون الثاني/يناير. وأعربت هذه الحركات عن عدم تحمّسها للمشاركة في الحوار الوطني بالصيغة المعلن عنها، إلا أنها عبّرت مجددا عن رغبتها في اجراء محادثات مباشرة تحت مظلة الجبهة الثورية السودانية في مكان ما خارج السودان. وفي ٨ آب/أغسطس، وقّع حزب الأمة القومي اتفاقا في باريس مع الجبهة الثورية السودانية أعلنت فيه استعدادها لوقف الأعمال العدائية كأساس للدخول في حوار وطني ذي مصداقية.

٣٦ - وتحقق المزيد من التقدم في تنسيق مسارات الوساطة بشأن دارفور ومنطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وفي ١٨ آب/أغسطس، عُقد اجتماع في الخرطوم بين فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، والمبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى السودان، ومبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب السودان، وكبير الوسطاء المشترك، واتفق المجتمعون على النقاط الآتية (أ) أنّ فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ يعتبر في أفضل وضع يؤهله لحث الحركات المسلحة السودانية على الانضمام إلى الحوار الوطني وتيسير مشاركتها فيه، بحكم أنه يتمتع بولاية أوسع نطاقا في السودان؛ (ب) وأنّ المحادثات التمهيدية وأنشطة بناء الثقة تعتبر الخطوة الأولى التي لا غنى عنها في سبيل رأب الصدع بين الطرفين؛ (ج) وأنّ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور تناولت أهم الأسباب الجذرية للنزاع سواء على الصعيد المحلي أو على نطاق دارفور، ومن ثمّ ينبغي الاستمرار في دعمها، وتحقيقا لهذه الغاية، اتفق المجتمعون على التشاور مع حكومة قطر والتماس الدعم منها؛ (د) وأنّ الحركات المسلحة اتفقت مع حكومة دارفور على بدء المحادثات المباشرة في شهر أيلول/سبتمبر لإعطاء دفعة للحوار الوطني.

٣٧ - وبناء على هذه المحادثات، عقد فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى وكبير الوسطاء المشترك ومبعوثي الأمم المتحدة وإيغاد الخاصيْن سلسلة اجتماعات في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر مع قيادة فصائل جبريل وعبد الواحد ومني ميناوي ومع الجبهة الشرقية والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال، وكذلك مع ممثلي حزب الأمة القومي والحزب الاتحادي الديمقراطي، من أجل مناقشة كيفية مشاركة هذه الحركات في الحوار الوطني. وأبدت الحركات استعدادها لإنهاء الحرب في السودان وأصرت على إيجاد آلية واحدة تدمج عمليات الوساطة الخاصة بدارفور مع تلك الخاصة بالحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال. ورغم أن هذه الحركات يساورها الشك في مصداقية عملية الحوار الوطني، فقد أعربت عن استعدادها للنظر في المشاركة في هذه العلمية إذا توخّت الشمول وسارت وفقا لجدول أعمال فعال من شأنه أن يقود إلى السلام. وقالت الحركات إن أي التزام بالمحادثات التمهيدية يجب أن يسبقه اتفاق على وقف الأعمال العدائية.

٣٨ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر، يسّر فريق الاتحاد الأفريقي محادثات بين ممثلي اللجنة التحضيرية ومجموعة إعلان باريس. وأثمرت المحادثات عن اتفاق على إجراء محادثات مبدئية خارج السودان بشأن وقف الأعمال العدائية، بين الحكومة وحركات دارفور المسلحة وبين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال، على أن تتم جميع المحادثات من خلال ميسّر واحد هو فريق الاتحاد الأفريقي لكن عبر مسارات وساطة منفصلة. وتضمّن الاتفاق

أيضا أن يتولى فريق الاتحاد الأفريقي تيسير المحادثات التحضيرية بشأن المسائل الإجرائية للحوار الوطني. ورغم إصرار الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال والحركات المسلحة في دارفور على توقيع اتفاق واحد باسم الجبهة الثورية السودانية [أي تحت غطاء تسميةٍ جامعةٍ]، فإنّ اللجنة التحضيرية رفضت ذلك وجعلت الطرفين يوقعان على اتفاقين متطابقين في ٥ أيلول/سبتمبر.

٣٩ - وتأجلت اجتماعات المحادثات التمهيدية بشأن وقف الأعمال العدائية، التي كان من المقرر أن تبدأ في منتصف تشرين الأول/أكتوبر في أديس أبابا، بعد أن طلبت حكومة السودان تأجيله لكي تتمكن من عقد المؤتمر السنوي العام لحزب المؤتمر الوطني في الفترة من ١٧-٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وانتخب الحزب الرئيس البشير رئيسا له ومرشحا عنه للانتخابات الرئاسية المقرر إجرائها في عام ٢٠١٥. وقاد فريق الاتحاد الأفريقي محادثات بشأن منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في الفترة من ١٢ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر في أديس أبابا، بينما تقرر أن تتم محادثات دارفور في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

٤٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُحرز تقدم محدود في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وفي ٢٥ آب/أغسطس، شرعت مفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور في إدماج ١ ٣٥٠ مقاتلاً من حركة العدل والمساواة السودانية في صفوف القوات المسلحة السودانية، مع التركيز ابتداءً على فحص الأسلحة البعيدة المدى وتلك التي تديرها أطقم، وتسجيلها وجمعها. وتتعاون حالياً العملية المختلطة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي مع المفوضية السودانية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على التخطيط لنزع سلاح وتسريح وإدماج ٧٢٤ مقاتلاً سابقاً لم يستوفوا معايير الإدماج.

٤١ - وواصلت حركة العدل والمساواة السودانية وحكومة السودان إحراز التقدم في تنفيذ أحكام تقاسم السلطة المنصوص عليها في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، عيّن الرئيس البشير نائب رئيس تلك الحركة، التوم سليمان، في منصب الوزير الاتحادي للموارد البشرية، وصبري بخيت في منصب وزير دولة بوزارة الزراعة والري.

٤٢ - وقد استمر إحراز التقدم في تفعيل صندوق التعمير والتنمية في دارفور. فبعد دفع حكومة السودان لمبلغ ٨٠٠ مليون جنيه سوداني إلى الصندوق في العام الماضي، أفادت سلطة دارفور الإقليمية بأن ٧٠ في المائة من مشاريع التنمية التي أُطلقت في أوائل عام ٢٠١٤، وعددها ٣١٥ مشروعاً، قد أوشك اكتمال تنفيذها. وتشمل تلك المشاريع مجالات التعليم،

والصحة، والمياه، والتعمير، ومراكز النهوض بالأهالي والنساء والشباب. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أكدت سلطة دارفور الإقليمية تسلم مبلغ إضافي من حكومة السودان قدره ٩٠٠ مليون جنيه سوداني سيُستخدم لإكمال تنفيذ المشاريع الـ ٣١٥. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت دولة قطر ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في الآونة الأخيرة اتفاق منحة بمبلغ ٨٨,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتنفيذ مشاريع التعمير والتنمية في دارفور.

٤٣ - وقد أُكملت الأعمال التحضيرية لبدء الحوار والتشاور الداخلي في دارفور. ففي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، عقدت لجنة تنفيذ عملية الحوار اجتماعات تشاورية في عواصم ولايات شمال وجنوب ووسط دارفور مع المحافظين، وأعضاء المجالس التشريعية، وأعضاء آلية المجتمع المدني لمتابعة تنفيذ وثيقة الدوحة ومع أصحاب مصلحة آخرين، وذلك من أجل إذكاء الوعي بعملية الحوار الداخلي وحشد جهود التعاون. وعُقدت اجتماعات مماثلة مع الدارفوريين المقيمين في الخارج، وقادة الحركات المسلحة غير الموقِّعة على وثيقة الدوحة ووسائط الإعلام. وهناك تأييد قوي للعملية عموماً، بيد أن استمرار انعدام الأمن في بعض أنحاء دارفور قد يعرقل إجراء حوار شامل في بعض المحليات. ومن المقرر أن تبدأ عملية الحوار في ١ كانون الأول/ديسمبر.

٤٤ - وفي حين أن قطر قد ساهمت بربع الميزانية الإجمالية لعملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور (١,٧ مليون دولار)، ثمة قلق من كون استمرار تأخر دفع حكومة السودان والجهات المانحة الدولية لمساهماتها المالية في تمويل العملية قد يؤدي إلى إضعاف النوايا الحسنة والزخم الذي ولده بدء عمل لجنة التنفيذ في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٤.

باء - حماية المدنيين

توفير الحماية المادية

٤٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفرت البعثة الحماية للسكان المشردين في المخيمات وفي المناطق المحيطة بمواقع الأفرقة، وفي البلدات، والقرى، والأسواق، ومناطق العودة، ومواقع جمع الحطب، وغير ذلك من المجتمعات المحلية المستضعفة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفَّذ الأفراد العسكريون التابعون للعملية المختلطة ٨٠٣ ١٦ دوريات، بما في ذلك ١٤٥ ٩ دورية روتينية، و ٣٥٥ ٣ دورية ليلية، و ٧٩٦ ١ عملية مرافقة إدارية، و ٠٣٨ ١ حراسة للقوافل الإنسانية، و ١٢٣ ١ دورية قصيرة المدى، و ٣٤٦ دورية بعيدة المدى. وأجرت شرطة العملية المختلطة ما مجموعه ٦٢٨ ٧ دورية، بما في ذلك ٢٣٧ ٤ دورية داخل مخيمات المشردين داخلياً، و ١٢٥ ٣ دورية في القرى والبلدات والأسواق، و ٢٢٣ دورية في مناطق

جمع الحطب، و ٤٣ دورية في مناطق العودة. ومن أصل هذا العدد الإجمالي، كانت هناك ٨٣٣ دورية متوسطة المدى، و ٢٨٤ دورية بعيدة المدى، و ٥١١ ٦ دورية قصيرة المدى.

٤٦ - واستمر إجراء دورات تدريبية لأفراد الشرطة السودانيين في مجالات الخفارة المجتمعية، والحماية المباشرة، ومعاملة المشتبه بهم، والتحقيق الجنائي، والمهارات الحاسوبية. وأجرت شرطة العملية المختلطة ١٢ دورة تدريبية لما عدده ٣٢٩ من أفراد الشرطة الحكومية في مجالات حقوق الإنسان، ومهارات الحاسوب الأساسية، والخفارة المجتمعية، والتحقيق الجنائي، واحتجاز المشتبه بهم ومعاملتهم، وحماية الشخصيات البارزة، كما نفذت ١٢ دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان وحماية الطفل والأسرة، وذلك لما عدده ٨٠٧ من متطوعي الخفارة المجتمعية في مخيمات المشردين داخلياً من أجل منع الأعمال الإجرامية في المخيمات والتنسيق الفعال مع مؤسسات العدالة الجنائية في دارفور.

٤٧ - وفي آب/أغسطس، عمدت العملية المختلطة، لدى علمها باعتزام الحكومة إجراء عمليات محاصرة وتفتيش داخل مخيم كالما للمشردين داخلياً (جنوب دارفور)، إلى التعاون بصورة استباقية مع سلطات الولاية والسلطات المحلية في إطار محاولة لتجنب نشوب العنف. وواصلت السلطات المحلية تمسكها بحقها السيادي في دخول المخيم، لكنها وافقت على تنسيق أي عملية حكومية تنسيقاً تاماً مع العملية المختلطة. وحثت العملية المختلطة السلطات الحكومية على الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني عند تنفيذ التدابير الأمنية. وفي ٢٠ آب/أغسطس، التقى الممثل الخاص المشترك بقادة المخيم ليؤكد لهم أن العملية المختلطة تحميهم في حال إجراء عمليات تفتيش، كما حثتهم على التعاون مع الحكومة. وبعد ذلك أعدت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري خطط تأهب لمواجهة حالات تصعيد التوتر في مخيم كالما. وقد تعزّزت قدرة العملية المختلطة على توفير الحماية بفضل زيادة حضورها عبر إجراء الدوريات اليومية وإنشاء قاعدة عمليات مؤقتة قرب المخيم. وساعدت كذلك مشاركة قيادة العملية المختلطة وتركيز تدخلها على الصعيد الوطني في التخفيف من حدة التوترات وتحسين الحالة الأمنية. ولم تجر أي عملية في مخيم كالما خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٨ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، اتصل ممثلو حوالي ٢٠٠ ١٣ مشرد داخلي من مخيم لَبَدو الواقع قرب موقع فريق العملية المختلطة في لَبَدو (شرق دارفور) لطلب الحماية، خوفاً من التعرض لهجمات انتقامية على يد الميليشيات العربية المسلحة المتمركزة على أطراف المخيم، في أعقاب اشتباكات مع قبيلة الرزيقات الشمالية. وتعاونت العملية المختلطة مع قادة

المجتمعات المحلية الرئيسيين وممثلي المشردين داخلياً والحكومة على حل هذه المسألة، مما أدى إلى إبرام اتفاق وانسحاب الميليشيات.

٤٩ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، وقعت، في نيرتيتي (وسط دارفور)، اشتباكات بين أفراد من جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد والقوات المسلحة السودانية ودفعت أيضا بالمشردين داخلياً في مخيم استراحة إلى طلب الحماية في موقع فريق العملية المختلطة. وهو ما استجابت له البعثة بوسائل شملت تسيير دوريات لبناء الثقة في المنطقة ومواصلة التفاعل مع المشردين داخلياً إلى حين تحسنت الحالة الأمنية.

تقديم الدعم اللوجستي والأمني للعمليات الإنسانية

٥٠ - رغم هشاشة الظروف الأمنية، عملت العملية المختلطة بشكل وثيق مع الوكالات الإنسانية على تأمين الوصول إلى المناطق النائية وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية بتوفير خدمات الحراسة والدعم اللوجستي، وإرسال البعثات المشتركة المتكاملة، والمساهمة في استتباب الأمن في المنطقة. وقامت العملية المختلطة بما مجموعه ٢٩٣ عملية حراسة للقوافل الإنسانية في جميع أنحاء دارفور، وتعاونت مع فريق الأمم المتحدة القطري على تيسير عمليات الإجلاء الطبي لما عدده ١٨ مدنياً مصابين بجروح بالغة. وفي ٥ آب/أغسطس، يسرت العملية المختلطة أيضا نقل ٧٧٨ كيلوغراماً من الأدوية لمساعدة مستوصف محلي في مهاجرية وعيادة المشردين داخلياً في لَبَدو. وسهلت إحدى العمليات اللوجستية المشتركة بين العملية المختلطة وبرنامج الأغذية العالمي نقل ٦٩٠ ٥ طناً من الأغذية و ٢٢ طناً من المواد غير الغذائية في جميع أنحاء دارفور.

بيئة توفير الحماية

٥١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت العملية المختلطة ٢١٠ من حوادث انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداءات المرتكبة ضد ٤٠٦ ضحايا في جميع أنحاء دارفور. وبلغ عدد حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين ١٠ حالات (٣٦ ضحية). وبالإضافة إلى ذلك، سُجلت ٨٧ حالة انتهاك للحق في السلامة الجسدية (٢٠٢ من الضحايا)، بما في ذلك ١٥ حالة اختطاف وقع ضحيتها ٨١ فرداً؛ و ٤٧ حالة انتهاك للحق في الحياة (٦٩ ضحية)؛ و ٦٦ حالة عنف جنسي وجنساني (٩٩ ضحية). ومن أصل ٢٠٤ حالات، نُسبت المسؤولية عن خمسة وثمانين حالة إلى قوات الأمن الحكومية وعن ثلاث حالات (١٣ ضحية) إلى جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد. ونُسبت المسؤولية عن ١٢٢ حالة وقع ضحيتها ١٩٦ فرداً إلى رجال مسلحين مجهولي الهوية، اشتبه الضحايا في كونهم من

الميليشيات العربية. وتحققت العملية المختلطة من ١٦٧ حالةً، أما الحالات الـ ٤٣ المتبقية فلم يتسن التأكد منها بسبب انعدام الأمن وصعوبة الوصول إلى المواقع النائية.

٥٢ - ولتسليط الضوء على المعلومات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان في دارفور وإبلاغ الجمهور بها، نُشر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر التقرير العام عن حالة حقوق الإنسان في دارفور لعام ٢٠١٣، الذي اشتركت في إعداده العملية المختلطة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان. وستُنشر تعليقات حكومة السودان عن التقرير عندما ترد.

٥٣ - وفي ما يتعلق بحماية الطفل، أنشأ جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، في ٦ آب/أغسطس، آلية تنفيذية غايتها وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أطلق موسى هلال خطة استراتيجية مجتمعية ترمي إلى إنهاء استخدام الأطفال في الاشتباكات بين العشائر وفي ما بينها في شمال دارفور. وأيد الخطةَ زعماءُ قبائل الرزيقات الشمالية، وبني حسين، والفور، والتاما، والقمر، وذلك في مناطق شتى من شمال دارفور.

٥٤ - وسجلت العملية المختلطة ٦٦ حالة عنف جنسي متعلق بالنزاعات وقع ضحيتها ٩٩ فردا (٣٠ قاصراً). وأُبلغت الشرطة الحكومية بست وثلاثين حالة من هذه الحالات التي لم يُحقق إلا في تسع منها أفضت إلى اعتقال أربعة أشخاص. وبلغ عدد حالات الاغتصاب ٥٥ حالة وعدد الضحايا ٨٨ ضحية (٢٨ قاصرا)، في حين بلغ عدد محاولات الاغتصاب ١١ محاولة وعدد الضحايا ١١ ضحية (اثنان من القصر). وفي ٤٥ من الحالات (٦٧ ضحية)، وصف الضحايا الجناة المزعومين بأنهم رجال مسلحون مجهولو الهوية، بينما زعم في ٢١ حالة (٣٢ ضحية) أن الجناة هم من أفراد القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والشرطة الحكومية. ولا تزال حالات النقص في الإبلاغ وعدم تقديم التقارير تشكل تحديا رئيسيا في مكافحة الإفلات من العقاب. فالضحايا يخشون الوصم بالعار والأعمال الانتقامية، ويرفضون في بعض الحالات، تقديم الشكاوى ضد أفراد قوات الأمن والقوات المسلحة التي تقاتل بالوكالة والقوات شبه العسكرية. ورفض كذلك العديد من الضحايا المثول أمام المحكمة، واللجوء بدلا من ذلك إلى تسويات خارج المحاكم، وتصرفوا أحيانا بخلاف المشورة القانونية. وهناك انعدام للثقة على نطاق واسع في قدرة وكالات إنفاذ القوانين على اتخاذ الإجراءات، ولا سيما عندما يكون الجناة من المنتمين إلى جماعات مسلحة. أما مخافر الشرطة فالعديد تنقصه التجهيزات الكافية للنظر في شكاوى المدنيين.

٥٥ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، أصدرت المحكمة الخاصة لجرائم دارفور في الفاشر حكماً نهائياً بشأن قضية الأشخاص الأربعة المتهمين بالهجوم على ضابطة من ضباط شرطة العملية المختلطة وسرقتها واغتصابها في ١٠ نيسان/أبريل، في الفاشر. وقد بُرئت ساحة أحد المتهمين

وثبتت إدانة ثلاثة آخرين بارتكاب عملية السطو المسلح، وحكم عليهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وصدر أمر يلزمهم بأن يدفعوا جميعا مبلغ ٧٠٠ ٦ دولار لضحية الاغتصاب والسلب. وثبتت أيضاً إدانة أحد الأشخاص المتهمين بالاغتصاب وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات إضافية وبمائة جلدة.

٥٦ - وفي ٢٨ آب/أغسطس، حكم بالسجن لمدة ١٠ سنوات على رجل تشادي اتهم باغتصاب فتاة عمرها ١٠ سنوات والاعتداء عليها جسدياً في كلبس (غرب دارفور) في ١٦ أيار/مايو. وتم رفض قضية أخرى تتعلق باغتصاب أحد موظفي الدفاع المدني بالمطار فتاة في الرابعة عشرة من العمر من المشردين داخلياً في مخيم أردمتا، الواقع غرب دارفور، في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وقد أفرج عن المتهم نظراً لتكرر غياب كل من صاحب الشكوى والضحية عن جلسات المحكمة. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، في الجنينة، أُدين قاصر يبلغ ١٧ عاماً لاغتصابه وتسببه في الحمل لفتاة تبلغ ١٤ عاماً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وحكم عليه بالسجن لمدة ١٠ سنوات. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أدين جندي في القوات المسلحة السودانية يبلغ من العمر ٢٥ عاماً لاختطافه واغتصابه فتاة تبلغ ١٣ عاماً في شباط/فبراير ٢٠١٤، وقد حكمت عليه المحكمة بالسجن لمدة ١٠ سنوات وبأن يدفع غرامة قدرها ٠٠٠ ٣ جنيه سوداني وللضحية وتعويضاً للضحية قدره ٠٠٠ ٢ جنيه سوداني.

٥٧ - وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت مصادر إعلامية بأن ما يزيد عن ٢٠٠ امرأة وفتاة في ثابت (شمال دارفور) قد تعرضن للاغتصاب من جانب أفراد من القوات المسلحة السودانية في ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وقد مُنعت بعثة تحقق عسكرية أولية تابعة للعملية المختلطة كانت قد أرسلت في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر من شنقل طوباية للتحقيق في الادعاءات من دخول القرية. وخلال الأيام التالية، واصلت العملية المختلطة العمل مع الحكومة، بما في ذلك على أعلى المستويات، من أجل الحصول على الإذن بالدخول إلى ثابت. وأخيرا، وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، تمكنت العملية المختلطة من إرسال بعثة متكاملة للتفاعل مع المجتمع المحلي. غير أن النتائج التي توصل إليها الفريق لم تكن حاسمة وهي تتطلب المزيد من التحقيق، وذلك جزئيا بسبب الوجود الكثيف للعسكريين ولأفراد الشرطة في ثابت. وتواصل العملية المختلطة الطلب إلى السلطات السودانية بأن تمنح فريقاً مصغراً الإذن بالدخول للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بالاغتصاب. والفريق مستعد وجاهز للإيفاد فوراً سواء عن طريق البر أو الجو. ولكنه لم يتلق الموافقة بعد.

٥٨ - وفي إطار دعم أنشطة سيادة القانون، أجرت العملية المختلطة تدريباً على إدارة السجون ومعاملة المجرمين لـ ١٦١ موظفاً من موظفي السجون المعينين حديثا في الجنينة ونيالا. وقامت أيضا بتنظيم تدريب للمدربين لـ ٢٠ موظفاً من موظفي السجون، وتدريب لـ ٣٢ سجيناً من سجن شلح الاتحادي وسجن الخير خنقا للنساء على مهارات اللحام والحدادة وصناعة السلال وأعمال الخرز والخياطة، وذلك من أجل تعزيز إدماجهم في المجتمع مستقبلاً.

٥٩ - وقد واصلت العملية المختلطة تنفيذ مشاريع مجتمعية كثيفة اليد العاملة ترمي إلى الحد من تعرض الشباب لاحتمال التجنيد في جماعات مسلحة أو المشاركة في أنشطة إجرامية. ومن أصل ٢٥ مشروعاً من المشاريع الموافق عليها للسنة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤، أُنجز ١٥ مشروعا وسُلم إلى المجتمعات المحلية عن طريق الوزارات التنفيذية المعنية، في حين بلغت العشرة المتبقية المراحل الأخيرة من الإنجاز. وقد استهدفت هذه المشاريع ما يزيد عن ٦٠٠ ١ من الشباب المعرضين للخطر من خلال توفير التدريب على المهارات المهنية، وكذلك تحسين الفرص أمام ٠٠٠ ٧٠ من أفراد المجتمعات المحلية للحصول على الرعاية الصحية والتعليم وسبل كسب الرزق والمياه والمرافق الصحية.

٦٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت العملية المختلطة ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بتدمير مخزون يزيد عن ٣ ملايين قطعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة في موقع الفريق بزمزم حيث تم تدمير ما يزيد عن ٠٠٠ ٢٦٦ قطعة من هذه الذخائر. وقد يسرت إدارة سلامة الأسلحة والذخيرة تقديم أربع حاويات بحرية لتخزين الأسلحة والذخائر التي سلمت إلى لجنة دارفور للترتيبات الأمنية والتنفيذ. وتم تزويد الشرطة الحكومية بالدعم المتمثل في تجديد المرافق الثلاثة لتخزين الأسلحة والذخائر في الفاشر.

جيم - منع نشوب النزاعات الأهلية والتخفيف من حدتها

٦١ - نظرا لاستمرار القتال بين القبائل، واصلت العملية المختلطة العمل مع زعماء القبائل والسلطات للتشجيع على التعايش السلمي. وقد عملت البعثة عن كثب مع الإدارة الأهلية وزعماء القبائل من شمال دارفور وغربها، ومع السلطات الحكومية والقوات المسلحة السودانية في محاولة لاحتواء الاشتباكات العنيفة بين الرزيقات الشمالية وبني حسين في محلية السريف (شمال دارفور) وللسعي إلى تحقيق مصالحة حقيقية. وفي الفترة من ١٨ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر، قام زعماء الإدارة الأهلية لقبيلة الرزيقات الشمالية ووجهاء بني حسين من الجنينة (غرب دارفور)، ونيالا (جنوب دارفور)، وزالنجي (وسط دارفور)، بإنشاء لجنة للسلام ونظّموا حملات في منطقة جبل عامر لتعدين الذهب.

٦٢ - وأدت جهود المصالحة التي بذلها زعماء القبائل إلى إنهاء النزاع واستعادة الهدوء النسبي في السريف. وشجعت العملية المختلطة الزعماء على مواصلة المشاورات مع الرزيقات الشمالية لفك طوق الحصار المفروض على طريق السريف - كبكابية - سرف عمرة، مما أعاق حركة المدنيين وحد من الأنشطة التجارية في المنطقة. وقد أعيد فتح الطريق في ٢٨ أيلول/سبتمبر. ولا تزال حالات التوتر قائمة فيما يتعلق بالإدارة المستقبلية لمنجم الذهب في جبل عامر.

٦٣ - ومن أجل وضع حد لتجدد حالات التوتر بين الرزيقات الجنوبية والمعاليا في شرق دارفور، واصلت العملية المختلطة العمل مع السلطات الاتحادية وسلطات الولايات ولجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة. وتعاونت تعاوناً فعالاً مع والي شرق دارفور ومع نائب ناظر قبيلة الرزيقات الجنوبية وكذلك مع أعضاء منظمات دارفور للمجتمع المدني الموجودة في الخرطوم، وذلك بحثهم على اتخاذ تدابير عاجلة لوقف القتال وإعادة إطلاق عملية المصالحة التي يعتريها الجمود. وقد تشكلت فرقة عمل تتألف من ثمانية ممثلين عن القبيلتين لتفعيل عملية المصالحة. وأبلغ المدعي العام لولاية شرق دارفور العملية المختلطة بأنه تم إلقاء القبض على ثلاثة من المشتبه بهم فيما يتعلق بالاشتباكات التي وقعت في آب/أغسطس ٢٠١٤ بين قبيلتي المعاليا والرزيقات في شرق دارفور. وقد تم تعيين أربعة محقّقين وخمسة قضاة للتحقيق مع الأشخاص المشتبه في تورطهم في الاشتباكات ومقاضاتهم. غير أنه على الرغم من هذه الجهود، لم يُحرز أي تقدم يذكر في عملية المصالحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن المرجح أن تستمر دوامة القتال إذا لم تتخذ السلطات خطوات ملموسة نحو إيجاد حل للنزاع الذي طال أمده وتسوية الخلافات القائمة حول ملكية الأراضي والموارد والتحكم فيها والاستفادة منها.

٦٤ - وفي أواخر شهر تموز/يوليه، عملت العملية المختلطة مع زعماء الإدارة الأهلية لقبيلتي الرزيقات الشمالية والزغاوة في شمال دارفور لمنع زيادة تصعيد التوترات بين القبيلتين والتشجيع على اللجوء إلى الحوار لتأمين إطلاق سراح ١٢ فردا من أفراد قبيلة الزغاوة وشابين عربيين كان جيش تحرير السودان/الوحدة قد اختطفتهما في الشهر الماضي، في قرية قوبا. وتمثل الهدف من مؤتمر المصالحة الذي نظمه موسى هلال مع زعماء قبيلة الزغاوة في أواخر أيلول/سبتمبر في إزالة التوترات بين قبيلتي دارفور الشمالية، وهو قد أسفر عن اتفاق بين الزغاوة والرزيقات الشمالية تم بموجبه إطلاق سراح الرهائن في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر.

٦٥ - وفي أعقاب مؤتمر للمصالحة تولت فيه دور الوسيط لجنة تضم زعماء من قبائل النوبة، والمسيرية، والحوازمة، ودار حامد، والبديرية، والبرتي، والشويحات، وشهده النائب الثاني للرئيس، ووزير الدولة للعدل ووالي كل من شرق دارفور وغرب كُردفان، أُبرم اتفاق بين قبيلتي الحَمر والمعاليا في مدينة الفولة، غرب كُردفان، في ٢٧ أيلول/سبتمبر. وقد التزم الطرفان بتنفيذ الاتفاق الذي يهدف إلى معالجة مسائل تقاسم الموارد، ومبلغ الدية، وعودة الحَمر الذين يعيشون في إقليم المعاليا، وعودة المعاليا الذين يعيشون في إقليم الحمر. وبحلول نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر، عاد الأفراد من قبيلتي الحمر والمعاليا كلٌّ إلى المناطق التابعة لقبيلته.

٦٦ - وفي أعقاب تقارير تفيد بتزايد التوترات بين قبيلتي الفلاّتة والهبّانية في جنوب دارفور بسبب حوادث سرقة الماشية في ٦ أيلول/سبتمبر، عقدت العملية المختلطة اجتماعات مع زعماء القبائل وسلطات الولاية بهدف تشجيع الحوار بين القبيلتين. وأسفر ذلك عن إنشاء لجنة للوساطة من أجل مواصلة الحوار وتعزيز السلام. وعقدت العملية المختلطة أيضا اجتماعات مع المسؤولين في ولاية جنوب دارفور لحثّهم على معالجة مسألة ترسيم الحدود التي هي من المسائل الرئيسية التي ما تزال معلّقة، مما أسهم في تخفيف حدة وضع منذر بالتفجر فيما بين القبيلتين.

٦٧ - وقبل موسم الهجرة، واصلت العملية المختلطة تعزيز التعايش السلمي فيما بين المزارعين والرعاة عن طريق التواصل مع الجهات المحلية صاحبة المصلحة في الحوار فيما بين الجماعات بشأن تقاسم فرص الوصول إلى الموارد الطبيعية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُقد ما مجموعه ٣٢ اجتماعا مع سلطات المحليات والقادة المحليين للمزارعين والمجتمعات الرعوية، ولجان حماية الزراعة، ولجان التعايش السلمي في جميع ولايات دارفور الخمس. وبُذلت جهود مماثلة في وسط دارفور في الفترة من ٣٠ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر حيث تم عقد مؤتمر اشتركت في رعايته كل من حكومة الولاية والعملية المختلطة بشأن حماية المحاصيل والتعايش السلمي. وقد ضم الاجتماع ٢٩٨ مشاركا من الإدارة الأهلية، ومؤسسات الولاية، ومجلس الأحزاب السياسية، وغيرهم من ممثلي المحليات بالولاية.

٦٨ - وإضافة إلى ذلك، ودعماً للجان المحلية لحماية الزراعة، تعاونت العملية المختلطة، خلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في تنظيم حملات من أجل السلام في شمال دارفور وغرب دارفور موجهة إلى المزارعين والمجتمعات المحلية الرعوية. وأُطلقت تلك الحملات من خلال حلقات عمل مشتركة مع الزعماء التقليديين ومفوضية أراضي دارفور، وتمت فيها مناقشة مسألة حيازة

الأراضي في مقابل النظم التقليدية لملكية الأراضي، وإذكاء الوعي بمسألة تقاسم الموارد الطبيعية لضمان فرص كسب الرزق وتعزيز التعايش السلمي.

رابعا - تنفيذ الاستعراض الاستراتيجي

٦٩ - واصلت البعثة على مدى الأشهر الأخيرة تعديل أنشطتها للتركيز على الأولويات الاستراتيجية الثلاث المحددة حديثا، وقامت بإنهاء مهام أخرى، وأجرت تقييما شاملا وتعديلا لهيكل العملية المختلطة، ولقدراتها من حيث الأفراد والعتاد، على النحو الذي أبلغتُ به مجلس الأمن في رسالتي المؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر (S/2014/670). وقد أُنجزت عملية تبسيط العملية المختلطة، حيث تم تحديد ٢٦٠ ١ وظيفة لإلغائها. ومن المقرر إلغاء ما مجموعه ٧٧٠ وظيفة في السنة المالية ٢٠١٤-٢٠١٥، تليها الوظائف المتبقية البالغ عددها ٤٩٠ وظيفة في السنة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦. وسيتم تحويل ٥٦ وظيفة إضافية إلى وظيفة وطنية في السنة المالية ٢٠١٤-٢٠١٥.

٧٠ - وقامت العملية المختلطة أيضا بإعادة تشكيل أسطولها الجوي مما أدى إلى خفض عدد الطائرات الثابتة الجناحين بمقدار أربع طائرات وطائرتين عموديتين. وتقوم البعثة حاليا بنشر ٤٠٠ مركبة لصالح بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا.

٧١ - واشتركت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القُطري في وضع الإطار الاستراتيجي المتكامل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، الذي يمثل الآلية الأساسية للتخطيط لمبادرات العملية المختلطة والفريق القُطري وتنفيذ تلك المبادرات ورصدها. وهو يركز على الأولويات الاستراتيجية الثلاث، ويتسق مع الوثائق والاستراتيجيات الرئيسية، بما فيها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، وخطة الاستجابة الاستراتيجية الإنسانية لعام ٢٠١٤، واستراتيجية تنمية دارفور.

٧٢ - وعلاوة على ذلك، تتعاون العملية المختلطة حاليا مع فريق الأمم المتحدة القُطري/الفريق القُطري للعمل الإنساني في وضع اللمسات الأخيرة على نظام الإنذار المبكر والاستجابة، الذي يشمل آليةً للرصد والتقييم من أجل قياس أثر أنشطة حماية المدنيين التي تضطلع بها البعثة.

٧٣ - ورفع العنصر العسكري للعملية المختلطة مستوى تعاونه مع الحكومة والحركات المسلحة من أجل تعزيز حرية تنقل أفراد العملية عن طريق تمتين العلاقات مع السلطات المختصة على جميع المستويات. وأنشأ العنصر العسكري أيضا فريق تقييم التأهب العملياتي والدعم الذي يتولى مهمة القيام بزيارات لمواقع الأفرقة من أجل ضمان التنفيذ السليم

لإجراءات التشغيل الموحدة والتوجيهات والتعليمات. وتواصلت المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات لتحسين مستويات معداتها المملوكة للوحدات ولتعزيز الكفاءة التشغيلية والتدريب السابق للانتشار على مسائل حماية المدنيين. وتشير التقديرات إلى أن القطاعين العسكريين الإضافيين سيباشران تنفيذ المهام الموكلة إليهما في موعد أقصاه كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ من أجل زيادة تحسين التنسيق فيما بين جميع مكوّنات العملية المختلطة.

٧٤ - وأجرى عنصر الشرطة استعراضا للسبل التي يتم بها تسيير الدوريات، مع التركيز على تحديد أولوية النوعية على الكمية. وقد أدى ذلك، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلى زيادة التفاعل مع قادة المجتمعات المحلية في مخيمات المشردين داخليا، وهذا ما أدى كذلك إلى تحسين جمع المعلومات، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني. وفي إطار خطة تنفيذ الاستعراض الاستراتيجي، ركّز عنصر الشرطة أيضا، بالتنسيق الوثيق مع البلدان المساهمة بأفراد الشرطة، على مسألة استقدام ضباط الشرطة.

خامسا - الجوانب المالية

٧٥ - في قرارها ٢٩٧/٦٨ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أذنت الجمعية العامة للأمين العام أن يدخل في التزامات لفائدة العملية المختلطة بمبلغ إجمالي لا يتجاوز ٢٠٠ ٦٥٤ ٦٣٩ دولار بالنسبة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤,

٧٦ - وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ما قدره ١٩٢ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسدّدة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ، ما قدره ٢٩٥ ٢ مليون دولار. وفي التاريخ نفسه أيضا، سُددت إلى الحكومات المساهمة بقوات وبوحدات شرطة مشكلة تكاليف القوات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة والتكاليف المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات عن الفترتين الممتدتين حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤، على التوالي، وفقا لجدول السداد ربع السنوي.

سادسا - ملاحظات وتوصيات

٧٧ - منذ تقريري الأخير (S/2014/515)، ما زالت المواجهات بين حكومة السودان والحركات المسلحة، والاشتباكات فيما بين القبائل، تؤثر تأثيرا كبيرا على المدنيين في جميع أنحاء دارفور. وما زال التنافس على الموارد، وقطع طرق الترحال، والحقوق في ملكية

الأراضي تؤجج الصدامات فيما بين أهالي المجتمعات المحلية. وأشجّع حكومة السودان وزعماء القبائل على تعزيز جهودهم الرامية إلى احتواء النزاعات القبلية، بوسائل منها معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وينبغي لحكومة السودان أن تحثّ المجتمعات المحلية المتضررة على احترام جهود الوساطة المحلية، وأدعو بجميع أصحاب المصلحة إلى التقيد ببنود الاتفاقات الموقعة.

٧٨ - ويؤدي التنافس القبلي والتوترات القبلية، ولا سيما في وسط دارفور وشرقه وشماله، وكذا المواجهات والهجمات الانتقامية فيما بين الحكومة والحركات المسلحة، وعمليات القصف الجوي، إلى إدامة أجواء انعدام الأمن والإفلات من العقاب. وفي بعض المناطق، تفاقمَ انعدام الأمن هذا بسبب الوجود المحدود لموظفي إنفاذ القوانين مما أثار شواغل متعلقة بالحماية بسبب معاناة المشردين داخليا والمجتمعات المحلية في ظل استمرار مضايقات الميليشيات العربية وقوات المتمردين التابعة لجيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد.

٧٩ - وإني لا أزال أشعر ببالغ القلق إزاء التأثير الذي تحدثه حالة انعدام الأمن السائدة في دارفور على العملية المختلطة وعلى العاملين في مجال المعونة الإنسانية في أنحاء دارفور. وفي هذا الصدد، أدين بأشد العبارات الاعتداءين اللذين وقعا في ٣٠ آب/أغسطس و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، واللذين أسفرا عن مقتل موظف وطني تابع للعملية المختلطة وثلاثة من حفظة السلام الإثيوبيين. وأود أن أعرب مرة أخرى عن تعازيَّ لحكومة إثيوبيا ولأسرتي حافظي السلام اللذين ضحيّا بالغالي والنفيس في سبيل السلام في دارفور. كما أُعرب عن أحرّ تعازي لأسرة الموظف المدني الوطني بالأمم المتحدة الذي توفّيَ أثناء أداء مهامه.

٨٠ - وإني أرحّب بالتقدم المحرز في تنفيذ أحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور المتعلقة بتقاسم السلطة والترتيبات الأمنية بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة السودانية. وفي هذا الصدد، أحث حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة على التعجيل بإكمال عملية التحقق من الحركة، التي طال انتظارها. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر حكومة قطر على دعمها والتزامها المتواصلين بتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في دارفور. وينبغي أن يوفر بدء عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور زخما مطلوبا في تنفيذ وثيقة الدوحة وعملية السلام في دارفور بشكل عام. ولذلك، أدعو الدول الأعضاء الأخرى، بما فيها حكومة السودان، إلى العمل أيضا على تقديم المساهمات المالية اللازمة لتنفيذ عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور.

٨١ - وإنني أثني على الجهود التي يبذلها الممثل الخاص المشترك وكبير الوسطاء المشترك، للجمع بين حكومة السودان وقادة الحركات المسلحة وإجراء محادثات مباشرة بشأن الحوار

الوطني الذي دعا إليه الرئيس البشير. وإنني أرحب كل الترحيب بالتزامن الذي تم تحقيقه حاليا بين مساري الوساطة بشأن المنطقتين وبشأن دارفور تحت رعاية الرئيسين السابقين تابو مبيكي وعبد السلامي أبو بكر، والذي مكّن الأطراف من المشاركة في الحوار الوطني. ويكتسب الدور الذي يضطلع به كبير الوسطاء المشترك ومبعوثيَ الخاص إلى السودان وجنوب السودان دعما لجهودهما أهمية حاسمة، وأنا أعرب عن شكري لكليهما على ما يبذلانه من جهود. وما زالت مبادرة الحوار الوطني التي أعلنها الرئيس البشير تمثّل أهمّ وسيلة لتحقيق السلام الدائم في السودان، وإني أعرب عن تأييدي التام لقيام عملية تتسم بالشفافية والشمول.

٨٢ - ويعدّ التعاون والتنسيق بين العملية المختلطة وحكومة السودان ضروريين للبعثة في الوفاء بالمهام الموكلة إليها. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت الحكومة والبعثة بشكل وثيق في الحد من التوترات في مخيم كلمة، وفي معالجة قضايا النزاعات بين الأهالي. أما فرص الوصول إلى المناطق فقد كانت جيدا بصورة عامة، لكنها في بعض المناطق، كشمال دارفور وشرقه، ظلّت صعبا لا سيما في المناطق التي تشهد نزاعات مستمرة ومسائل متعلقة بتوفير الحماية. وإني لأشعر بقلق بالغ إزاء القيود المفروضة على الوصول إلى منطقة ثابت، حيث حاولت العملية المختلطة التحقيق بالكامل في ادعاءات الاغتصاب الجماعي. لذلك لا بد من خفض حدة التوترات بشأن هذه المسألة بين الحكومة والبعثة، ولا بد من اتخاذ خطوات عملية لمعالجة تلك الادعاءات. كما أنه لا بد للطرفين من بذل كل الجهود للتأكد من معالجة شواغل المدنيين الأبرياء فيما يتعلق بتوفير الحماية. وأنا على استعداد للعمل مع حكومة السودان من أجل تحقيق هذه الغاية، وقد أصدرت تعليماتي إلى كبار المسؤولين لكي يستمروا في إجراء الاتصالات مع نظرائهم في الحكومة من أجل حسم هذه المسألة.

٨٣ - وأود أن أرحب بأبيودون باشوا، الممثل الخاص المشترك وكبير الوسطاء المشترك، المؤقت، وبعبدول كامارا، نائب الممثل الخاص المشترك. وأود أن أعرب عن تقديري للتّفاني في الخدمة الذي أبداه محمد بن شمباس، الممثل الخاص المشترك وكبير الوسطاء المشترك السابق، الذي أتم مهمته مع العملية المختلطة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص تقديري للرجال والنساء من العاملين في العملية المختلطة ولجميع العاملين في مجال تقديم المعونة الإنسانية على جهودهم الدؤوبة في دارفور في سبيل تحقيق المهمة المشتركة الملقاة على عاتقنا في مساعدة الفئات السكانية المتضررة والضعيفة، ودعم تحقيق سلام دائم لجميع أهالي دارفور.